العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة العدد الحادي عشر 24/06/2026م - 1448/01/09هـ

عام ونصف على التحرير... أين مجلس الشعب؟

برلمان على الورق ... مَن يملأ الفراغ التشريعي

الشباب بين الفاعلية ومجلس الشعب المؤجَّل ..

"أولادي من حقي".. كيف كشف ملف الوصاية الحاجة إلى مجلس شعب فاعل؟

البرلمان السوري بين مجد التأسيس وتحديات التعطيل

الدستور.. العقد الاجتماعي الذي يحمي هوية المجتمع

المونتيسوري بين "الترند" وحاجات التعليم بعد التحرير

تيار سورية الجديدة

من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة

يسعى تيار سورية الجديدة لأن تكون سورية دولة مؤسسات يضبط القانون سلوكها. إن العناصر الأولية لنموذج الحكم المنشود في سورية تتمثل في التشاور والتدبّر الجماعي في اتخاذ القرارات، اختيار الريادة من الشعب، سيادة القانون بالتساوي بين جميع المواطنين. والممارسة التطبيقية لهذا النموذج تستوجب بنى مؤسساتية.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامز القاري

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

إضاءات سياسة	برلمان على الورق ... مَن يملأ الفراغ التشريعي أ. محمد منير الفقير	1
رؤى سياسة	البرلمان السوري بين مجد التأسيس وتحديات التعطيل أ. سهير أومري	3-2
إضاءات في التغيير والنهضة	الدستور... العقد الاجتماعي الذي يحمي... أ. بلال محمد الشيخ	5-4
إضاءات شبابية	الشباب بين الفاعلية ومجلس الشعب... أ. باسل عبدالله الرفاعي	7-6
المرأة السورية	"أولادي من حقي".. كيف كشف ملف الوصاية.... أ. ياسمين الحايك	8
إضاءات نفسية إجتماعية	المونتيسوري بين "الترند" وحاجات التعليم ... أ. ناديا إدلبي	10-9
إضاءات في الاقتصاد والتنمية	كيف يعرقل غياب البرلمان عجلة الاستثمار ... أ. منير الفقير	12-11
السوريون في الخارج	الجاليات السورية في أوروبا... قارب بلا شراع م. محمد رامي قزيز	14-13
إضاءات مقاصدية	ما وراء الدساتير... 24 ساعة بلا قانون أ. محمد زكريا البدوي	16-15
يراع	رثاء تأخر عن وقته... عبدالباسط الساروت أ. حذيفة العرجي	17

برلمان على الورق ...
مَن يملأ الفراغ التشريعي؟

أ. محمد منير الفقير
مسؤول التنظيم في الداخل - تيار سورية الجديدة

مضى على انتخابات مجلس الشعب أكثر من سبعة أشهر ونصف. تلك الانتخابات التي قبلنا بصيغتها الاستثنائية نظراً للظرف الوطني القائم، رغم ما أحاط بها من ملاحظات وتحفظات، بعد أن جرى إبلاغ السوريين عبر الإعلام الرسمي والمنصات العامة بأن هذا الاستحقاق عاجل وضروري، وأن عشرات القوانين والملفات التشريعية الملحّة لا تحتمل مزيداً من التأجيل.

وفي ذلك الوقت، أكدت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب أن غياب محافظات السويداء والحسكة والرقة لن يكون سبباً لتعطيل انعقاد المجلس، وأن الانتخابات ستُجرى في المناطق المتاحة، على أن تُنظَّم انتخابات خاصة بالمحافظات الثلاث فور زوال العوائق الأمنية والسياسية التي تحول دون ذلك. وبالفعل، أُنجزت العملية الانتخابية خلال فترة زمنية قصيرة، وصدر القرار الرسمي بذلك بتاريخ 23 آب/أغسطس 2025.

إلا أن الحالة البرلمانية ما تزال غائبة حتى اليوم، فيما تستمر حالة الجمود السياسي والتشريعي، بل إن مؤشرات التراجع أصبحت أكثر وضوحاً. فغياب المؤسسة التشريعية المنتخبة أفضى عملياً إلى مزيد من تركّز السلطات بيد السلطة التنفيذية، واختُزلت مساحات المساءلة والرقابة والحوار العام في لقاءات تشاورية أو ودية مع بعض الناشطين والإعلاميين، وهي آليات لا يمكن أن تقوم مقام المؤسسة البرلمانية ودورها الدستوري.

ورغم أننا لم نكن من الفائزين في تلك الانتخابات، فإننا عوّلنا . وما زلنا . على وجود كتلة وطنية وازنة داخل المجلس قادرة على الدفاع عن دور المؤسسة التشريعية واستعادة حضورها. إلا أن القلق يتزايد مع استمرار الصمت إزاء هذا التعطيل الطويل، في وقت لم يعد فيه المبرر الذي طُرح سابقاً قائماً بالقدر ذاته، خاصة بعد استعادة الدولة لجزء كبير من السيطرة والإدارة في بعض المناطق التي كانت تُطرح باعتبارها سبباً رئيسياً للتأجيل.

ومن زاوية دستورية، فإن استمرار غياب المجلس يثير إشكالات متزايدة تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات. فقد صدرت خلال الأشهر الماضية تشريعات وقرارات ذات طبيعة تشريعية في ظل غياب السلطة التشريعية المنتخبة، كما أنها لا تخضع عملياً لرقابة المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة (47) من الإعلان الدستوري، والتي نصت على أن:

"تتكون المحكمة الدستورية العليا من سبعة أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية من ذوي النزاهة والكفاءة والخبرة، وتنظم آلية عملها واختصاصاتها بقانون."

وحتى هذه اللحظة، لم تُشكَّل المحكمة الدستورية العليا، كما لا يوجد مجلس شعب قائم يسنّ القانون الناظم لعملها واختصاصاتها، الأمر الذي يخلق فراغاً رقابياً وتشريعياً لا يمكن اعتباره حالة طبيعية أو قابلة للاستمرار إلى أجل غير معلوم.

إن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس عن أسباب التأخير فحسب، بل عن السقف الزمني المقبول لاستمرار هذا الوضع، وعن الخطوات العملية المطلوبة لإعادة تفعيل المؤسسات الدستورية التي قيل للسوريين إن انتخابها كان استحقاقاً عاجلاً لا يحتمل التأجيل

البرلمان السوري بين مجد التأسيس وتحديات التعطيل

أ. سهير أومري
رئيس تحرير مجلة العنقاء

لم تبدأ الحياة النيابية في سورية مع مجلس الشعب الذي عرفه السوريون خلال العقود الأخيرة، بل تعود جذورها إلى بدايات تشكل الدولة السورية الحديثة نفسها.

فبعد انهيار الدولة العثمانية ونهاية الحرب العالمية الأولى، تشكل المؤتمر السوري العام في دمشق عام 1919 بوصفه أول هيئة تمثيلية وطنية واسعة للسوريين. وضم ممثلين عن مختلف المناطق السورية، وكان أشبه ببرلمان وطني ناقش مستقبل البلاد، وشكّل نظام الحكم والعلاقة مع القوى الأجنبية. ومن رحم هذا المؤتمر أُعلنت المملكة العربية السورية عام 1920، ووُضع أول دستور سوري حديث، وانتُخب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد.

ورغم أن الاحتلال الفرنسي أنهى تلك التجربة الوليدة بالقوة بعد معركة ميسلون، فإن فكرة التمثيل النيابي لم تمت. وخلال فترة الانتداب ثم بعد الاستقلال عام 1946، تعاقبت على سورية مجالس نيابية منتخبة لعبت دوراً حقيقياً في الحياة السياسية، وشاركت في صناعة التشريعات، ومناقشة السياسات العامة، ومحاسبة الحكومات. وكانت قاعة البرلمان ساحة صراع سياسي وفكري حقيقي بين التيارات والأحزاب الوطنية المختلفة، وليست مجرد منصة للتصويت الشكلي.

ولعل من أبلغ الشواهد على المكانة التي كان يمثلها البرلمان السوري في الوجدان الوطني ما جرى في التاسع والعشرين من أيار عام 1945، عندما حاصرت القوات الفرنسية مبنى البرلمان في دمشق مطالبة بإنزال العلم السوري عنه. رفض وقتها حرس البرلمان الاستجابة للأوامر الفرنسية، وتمسكوا بمواقعهم رغم الفارق الهائل في القوة والعتاد. فقُصف المبنى بالمدفعية وأُطلقت النيران على الحراس الذين قاتلوا حتى الرمق الأخير، وسقط عدد منهم شهداء داخل المبنى دفاعاً عن البرلمان بوصفه رمزاً لسيادة السوريين وإرادتهم الوطنية. ولم تكن المعركة دفاعاً عن حجارة المبنى، بل عن فكرة أن السوريين هم أصحاب الحق في حكم أنفسهم وتمثيل أنفسهم. لذلك بقي يوم التاسع والعشرين من أيار أحد أبرز رموز الكفاح الوطني السوري، وبقي البرلمان أحد رموز الاستقلال قبل أن يصبح لاحقاً مجرد مؤسسة شكلية في ظل الحكم الاستبدادي.

لكن هذه الوظيفة بدأت بالتآكل تدريجياً مع صعود الحكم العسكري، قبل أن تتعرض لضربة قاصمة بعد استيلاء حزب البعث على السلطة عام 1963، ثم ترسيخ نظام الحكم الفردي في عهد حافظ الأسد.

فخلال العقود التالية تحوّل مجلس الشعب من سلطة دستورية مستقلة إلى مؤسسة شكلية وظيفتها الأساسية إضفاء الشرعية على القرارات التي تُتخذ خارج جدرانه. وأصبح النواب يُختار معظمهم ضمن ترتيبات سياسية وأمنية تضمن الولاء أكثر مما تضمن التمثيل الشعبي، بينما تراجع دوره الرقابي والتشريعي إلى الحدود الدنيا.

ولعل الحادثة الأكثر تعبيراً عن هذا التحول وقعت في حزيران عام 2000 عقب وفاة حافظ الأسد. ففي ذلك الوقت كانت المادة (83) من الدستور تشترط ألا يقل عمر رئيس الجمهورية عن أربعين عاماً، بينما كان عمر بشار الأسد أربعةً وثلاثين عاماً فقط. فما كان من مجلس الشعب إلا أن اجتمع بصورة عاجلة وعدّل المادة الدستورية خلال دقائق معدودة، ليصبح الحد الأدنى للعمر أربعةً وثلاثين عاماً بدلاً من أربعين، وهو العمر المطابق تماماً لعمر بشار الأسد آنذاك، فاتحاً الطريق أمام توريث السلطة في نظام يُفترض أنه جمهوري.

ولم تكن تلك الحادثة استثناءً، بل كانت ذروة مسار طويل من إخضاع المؤسسة التشريعية للسلطة التنفيذية. فخلال عقود حكم الأسد لم يُعرف عن المجلس أنه أوقف قانوناً أساسياً أراده النظام، أو أسقط حكومة، أو مارس رقابة حقيقية على الأجهزة الأمنية أو مراكز القرار الفعلية في الدولة. وتحولت الانتخابات إلى آلية لإعادة إنتاج النخب الموالية، فيما تحولت جلسات المجلس في كثير من الأحيان إلى مناسبات للمبايعة السياسية أكثر منها ساحات للنقاش والتشريع والرقابة.

لهذا ترسخت في الوعي السوري صورة مجلس الشعب باعتباره "مجلس تصفيق" أكثر منه سلطة تشريعية مستقلة .

غير أن فساد التجربة السابقة لا يلغي الحاجة إلى المؤسسة نفسها. فالمشكلة لم تكن يوماً في وجود البرلمان، بل في تحويله إلى واجهة شكلية.

واليوم، وبعد سقوط النظام البائد، يجد السوريون أنفسهم أمام مفارقة مختلفة: فبعد عقود كان فيها المجلس موجوداً بلا صلاحيات حقيقية، أصبحنا أمام مرحلة تغيب فيها المؤسسة التشريعية نفسها رغم الحاجة الملحة إليها. وهنا تكمن الخطورة.

فغياب مجلس الشعب يعني غياب السلطة التي توازن السلطة التنفيذية، وغياب المنبر الوطني الجامع الذي تنعكس فيه مصالح المحافظات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وغياب الرقابة على التشريعات والسياسات العامة.

وعلى المستوى السياسي، يؤدي استمرار هذا الفراغ إلى تركّز السلطات في يد جهة واحدة مهما حسنت نواياها، لأن غياب التوازن المؤسسي يضعف الدولة نفسها.

وعلى المستوى الوطني، يحرم السوريين من إطار تمثيلي جامع في مرحلة تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى بناء التوافقات الوطنية وترميم الثقة بين الدولة والمجتمع.

وعلى المستوى الاجتماعي، يوسع الفجوة بين المواطنين ومراكز القرار، ويعزز الشعور بالتهميش والعجز عن التأثير في السياسات العامة عبر القنوات الدستورية والمؤسساتية.

وعلى المستوى القانوني، تتراكم التشريعات والقرارات من دون وجود المؤسسة التي يفترض أن تناقشها أو تراجعها أو تمنحها الشرعية التشريعية اللازمة.

أما على المستوى الدستوري، فإن استمرار غياب المجلس، بالتزامن مع عدم استكمال بعض المؤسسات الدستورية الأخرى، يخلق فراغاً رقابياً وتشريعياً يزداد اتساعاً مع مرور الوقت.

لقد عرف السوريون برلماناً حقيقياً دافع رجاله عنه بالسلاح واستشهدوا تحت قبته، ثم عرفوا برلماناً شكلياً استُخدم لتبرير قرارات السلطة وتمرير إرادتها، ولهذا فإن السؤال الذي يزداد إلحاحاً اليوم ليس: متى سيجتمع مجلس الشعب؟

بل: ما الثمن الذي تدفعه الدولة والمجتمع كل يوم بسبب غياب إحدى سلطاتها الدستورية الأساسية؟

الدستور... العقد الاجتماعي الذي يحمي هوية المجتمع

أ. بلال محمد الشيخ
عضو تيار سورية الجديدة

يشكّل الدستور في أي دولة حديثة الإطار الناظم للحياة العامة والمرجعية العليا التي تُبنى عليها منظومة القيم والمبادئ الحاكمة للمجتمع، وهو العقد الاجتماعي الذي يحدد شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويضمن أن السلطة ليست امتيازاً لفرد أو حزب أو طائفة، بل مسؤولية تُمارس وفق قواعد واضحة تستند إلى هوية المجتمع وثوابته الثقافية والدينية.

ولا يمكن للحياة الوطنية أن تستقيم دون دستور مكتوب، متوافق عليه، يعكس حقيقة المجتمع لا صورته المتخيّلة، ويحفظ قيمه العليا ويضع الضوابط التي تمنع الاستبداد وتضمن سيادة القانون.

وهنا لا بد أن نوضح رؤية تيار سورية الجديدة تجاه قضية الدستور، بوصفه تياراً محافظاً يستند إلى مرجعية الأكثرية المسلمة في سورية.

فالدستور – في نظر التيار – ليس مجرد وثيقة قانونية محضة، بل هو الإطار الذي يصون هوية المجتمع ويحمي ثقافته ويضمن استمرار ثوابته.

ومن ثمّ، فإن أي دستور قادم يجب أن يستمد روحه من الهوية السورية ذات الغالبية المسلمة، وأن ينسجم في مبادئه العامة وتشريعاته مع المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية والقيم الحضارية التي تشكل الوجدان الثقافي للمجتمع السوري، باعتبارها التعبير الأعمق عن منظومته الأخلاقية والتاريخية.

ويرى التيار أن الديمقراطية أو التعددية السياسية – بما فيها الانتخابات وتداول السلطة – هي أدوات لتنظيم الحكم واختيار الحاكم.

فالديمقراطية وسيلة من وسائل إدارة الحكم وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، أما المرجعية القيمية التي يستند إليها المجال العام فتنبع من الخلفية الحضارية والثقافية التي تجمع السوريين وتشكل هويتهم المشتركة.

كما تُمارس الإرادة الشعبية ضمن إطار دستوري يوازن بين حق المجتمع في اختيار ممثليه وبين المحافظة على القيم الجامعة التي تشكل أساس التماسك الوطني والاستقرار المجتمعي.

وفي سياق الحديث عن الهوية والثوابت، لا يمكن إغفال أن التجربة الإسلامية نفسها قدّمت في بداياتها نموذجاً مبكراً لفكرة الدستور المنظم للحياة العامة. فقد صاغ النبي ﷺ عند قدومه إلى المدينة وثيقة المدينة المنورة التي تعدّ أول دستور مكتوب في الإسلام، في مجتمع كان شديد التنوع دينياً وقبلياً واجتماعياً.

وقد ضمّت الوثيقة اثنتين وخمسين مادة تنظّم العلاقة بين سكان المدينة، وتقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى المشاركة في حماية المدينة وتنميتها، وعلى اعتبار الاعتداء على أي مكوّن اعتداءً على الجميع.

وتمثل هذه الوثيقة أساساً مبكراً لفكرة دولة المواطنة، لأنها جمعت بين حفظ الهوية الدينية للمجتمع المسلم وبين ضمان الحقوق الأساسية لغير المسلمين، وأثبتت أن الإسلام قادر على إنتاج نموذج دستوري يوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العيش المشترك.

ويقوم الدستور المتوافق عليه على مبدأ أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن شرعية الحكم لا تُستمد إلا من انتخابات دورية حرة ونزيهة، تضمن التداول السلمي للسلطة وتمنع الهيمنة السياسية.

لكنه في الوقت ذاته يضع ضمانات دستورية تكفل حماية الهوية الثقافية للمجتمع والقيم المؤسسة للعقد الاجتماعي، وتمنع تغول أي سلطة أو احتكارها للقرار العام.

فالتوازن بين التعددية والمرجعية هو جوهر العقد الاجتماعي الذي يحفظ الدولة والمجتمع معاً.

وتبرز أهمية المحكمة الدستورية العليا باعتبارها الحارس الأمين للدستور وللقيم والمبادئ المؤسسة للعقد الاجتماعي، فهي الجهة التي تمنع تجاوز الدستور أو الالتفاف عليه، وتراقب انسجام القوانين مع مبادئه الأساسية، وتضمن احترام الحدود التي رسمها العقد الوطني الجامع، وتضمن أن تبقى المبادئ الدستورية والقيم الجامعة للمجتمع مصانة مهما تغيّرت الحكومات أو تبدلت الظروف السياسية.

وتؤكد التجارب الدستورية العالمية أن حماية القيم العليا ليست استثناءً، بل قاعدة راسخة في الأنظمة الحديثة، إذ تلجأ العديد من الدول إلى تحصين بعض مواد الدستور ومنع تعديلها بشكل قطعي لضمان استقرار النظام السياسي وحماية المرجعيات الأساسية للمجتمع.

وهذه التجارب تؤكد أن حماية الأسس الجامعة لأي مجتمع ممارسة دستورية معروفة في مختلف التجارب السياسية، وإن اختلفت مضامينها من دولة إلى أخرى.

وتشهد الحالة السورية اليوم حاجة ملحّة إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة تعيد التوازن بين الدولة والمجتمع، بعد سنوات طويلة تراجعت فيها مكانة المؤسسات وتداخلت فيها الولاءات الفرعية مع بنية السلطة في ظل الاستبداد.

فالدستور القادم يجب أن يكون إطاراً جامعاً يعيد تعريف السلطة على أساس المشاركة الشعبية، ويضمن أن تكون الدولة فوق الانتماءات الضيقة، وأن تكون الهوية الوطنية – المستندة إلى الإسلام باعتباره مكوّناً حضارياً وثقافياً للأكثرية – هي الرابط الأعلى الذي يجمع السوريين.

وفي ضوء هذه المعطيات، يصبح الدستور القادم في سورية مشروعاً وطنياً يعيد بناء الدولة على أسس راسخة، ويضمن حماية الهوية الوطنية الجامعة، ويمنع تكرار التجارب السابقة التي شهدت تغوّل السلطة أو تهميش المجتمع أو تعطيل النصوص الدستورية.

وبذلك يمكن لكل سوري حريص على هوية المجتمع وقيمه الجامعة أن يطمئن إلى أن هذه القيم ليست مهددة في ظل نظام تعددي يقوم على التوازن بين المشاركة السياسية والمرجعية الثقافية والحضارية للمجتمع، بل يمكن أن تكون جزءاً أصيلاً من البنية الدستورية للدولة، محمية بالقانون ومسنودة بالتوافق المجتمعي، بما يفتح الطريق أمام بناء دولة حديثة تستند إلى الشرعية الدستورية وسيادة القانون واحترام الإنسان.

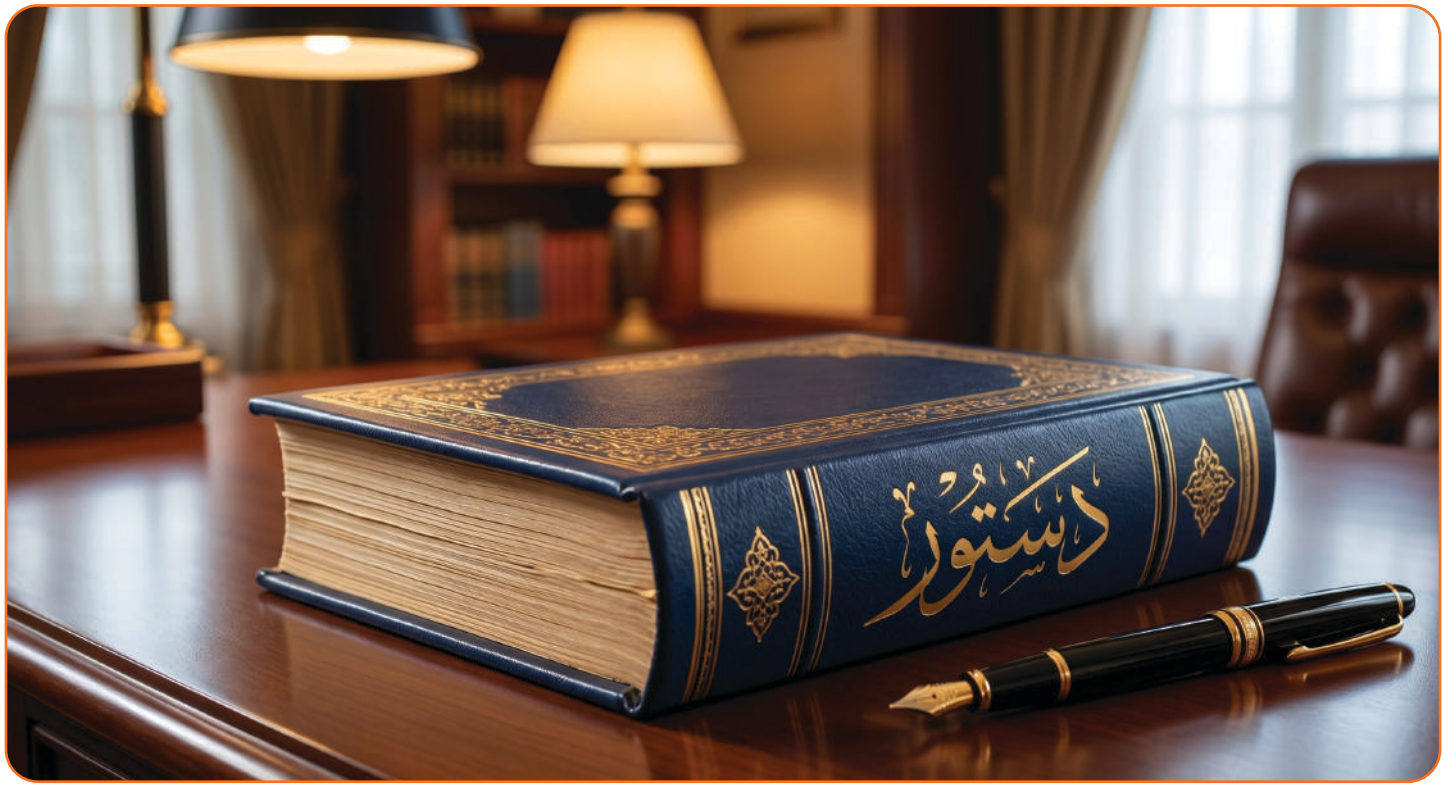

الشـــباب بيـــن الفاعليـــة ومجلـــس الشـــعب المؤجَّل ..

أ. باسل عبدالله الرفاعي
مدقق لغوي

في مراحل بناء الدول، لا يُقاس التقدم فقط بما يُنجَز على الأرض، بل بما يُبنى في الإطار التشريعي الذي ينظم الحياة العامة ويمنحها اتجاهها الصحيح. فالقانون ليس تفصيلاً إدارياً فقط، بل الركيزة الأساسية والعمود الثابت الذي تُبنى عليه مؤسسات الدولة، وهو الذي يحدد شكل المشاركة، وحدودها، ومجالاتها، وتشكيلاتها.

وفي لحظةٍ مفصلية تحتاج فيها البلاد إلى إعادة صياغة هيئاتها وبنيتها المؤسساتية، يبرز تأخر تشكيل مجلس الشعب كمسألةٍ لا تتعلق بالسياسة وحدها، بل تمتد آثارها إلى عمق المجتمع، وعلى رأسه فئة الشباب، التي يُفترض أن تكون في قلب عملية الانبثاق والبناء لا على هامشها، حيث إن غياب أو تأخر البنية التشريعية الفاعلة لا يعني فقط تأجيل إصدار القرارات السياسية، بل يعني عملياً تعطيل مسارات كاملة من المشاركة المجتمعية، وتراجعاً تدريجياً في التنظيم المؤسساتي.

فالشباب الذين يشكلون الطاقة الأكبر في أي مجتمع، يجدون أنفسهم أمام فراغ قانوني يحدُّ من قدرتهم على الانخراط المنتظم في العمل المدني والحكومي والتطوعي، وممارسة النشاطات الاجتماعية الاعتيادية كالرياضية والثقافية منها. فكثير من المبادرات الشبابية ذات الأثر الكبير تبقى فردية أو محدودة التأثير، ليس بسبب ضعف الإرادة، بل بسبب غياب الأطر القانونية التي تنظم عملها وتمنحها الاستمرارية والدعم ضمن منظومة واضحة تلبي استمرارها وتطلعاتها، وتمنحها الإمكانات والثقة. وهكذا يتحول الحماس إلى جهود متشظية، بدل أن يكون قوةً مؤسسية متماسكة داخل بنية الدولة.

فعند النظر إلى تجارب دول خرجت من أزمات أو مراحل انتقال سياسي، نلاحظ أن العامل المشترك الأهم في نجاحها كان وجود إطار تشريعي واضح يفتح الباب أمام الشباب للمشاركة الفعلية، لا الشكلية فقط. كما في جنوب أفريقيا، فقد شكل الشباب ركيزة أساسية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، حيث فُتحت أمامهم مسارات واسعة للمشاركة السياسية والمجتمعية ضمن إطار دستوري جديد قائم على المساواة، ما ساهم في انتقال تدريجي نحو دولة أكثر استقراراً وتعدداً.

وفي ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، كان الشباب جزءاً من عملية إعادة الإعمار الشاملة، وساعدتهم المنظومة التعليمية والتشريعية الحديثة على الاندماج في بناء اقتصاد قوي ومؤسسات فعالة، ما جعلهم أساس النهضة للدولة الألمانية.

وأيضاً في لبنان، ورغم الأزمات المتتالية، لعب الشباب دوراً بارزاً في المجتمع المدني والعمل الإغاثي والمبادرات الاجتماعية، إلا أن ضعف الإطار التشريعي المتكامل حدَّ من قدرتهم على التحول إلى قوة مؤسساتية فاعلة ومستدامة.

وهذه النماذج تؤكد أن الشباب حين يُمنحون إطاراً قانونياً واضحاً، يتحولون من طاقات مشتتة إلى قوة منتجة ومؤثرة وحقيقية داخل الدولة.

وإن إشراك الشباب بشكل حقيقي في العملية التشريعية والمدنية لا ينعكس فقط على حياتهم الفردية، بل ينعكس على الدولة ككل. فالشباب الواعد حين يشعر أنه شريك في القرار، تتضاعف لديه المسؤولية تجاه المجتمع، وتتحول طاقته من ردَّة فعل فقط تجاه المواقف إلى فعلٍ مثمر في البناء والتطوير. فكثير من التجارب السابقة تؤكد أن المجتمعات التي استثمرت مجهوداً في شبابها وأولتهم اهتماماً، شهدت ارتفاعاً في مستوى المبادرات المجتمعية والتنموية، وكان ذلك تعزيزاً للاستقرار الاجتماعي عبر إشراك الفئات الفاعلة بدل تهميشها، وتسريعاً في عملية إعادة بناء المؤسسات بشكل حقيقي ومتناسق.

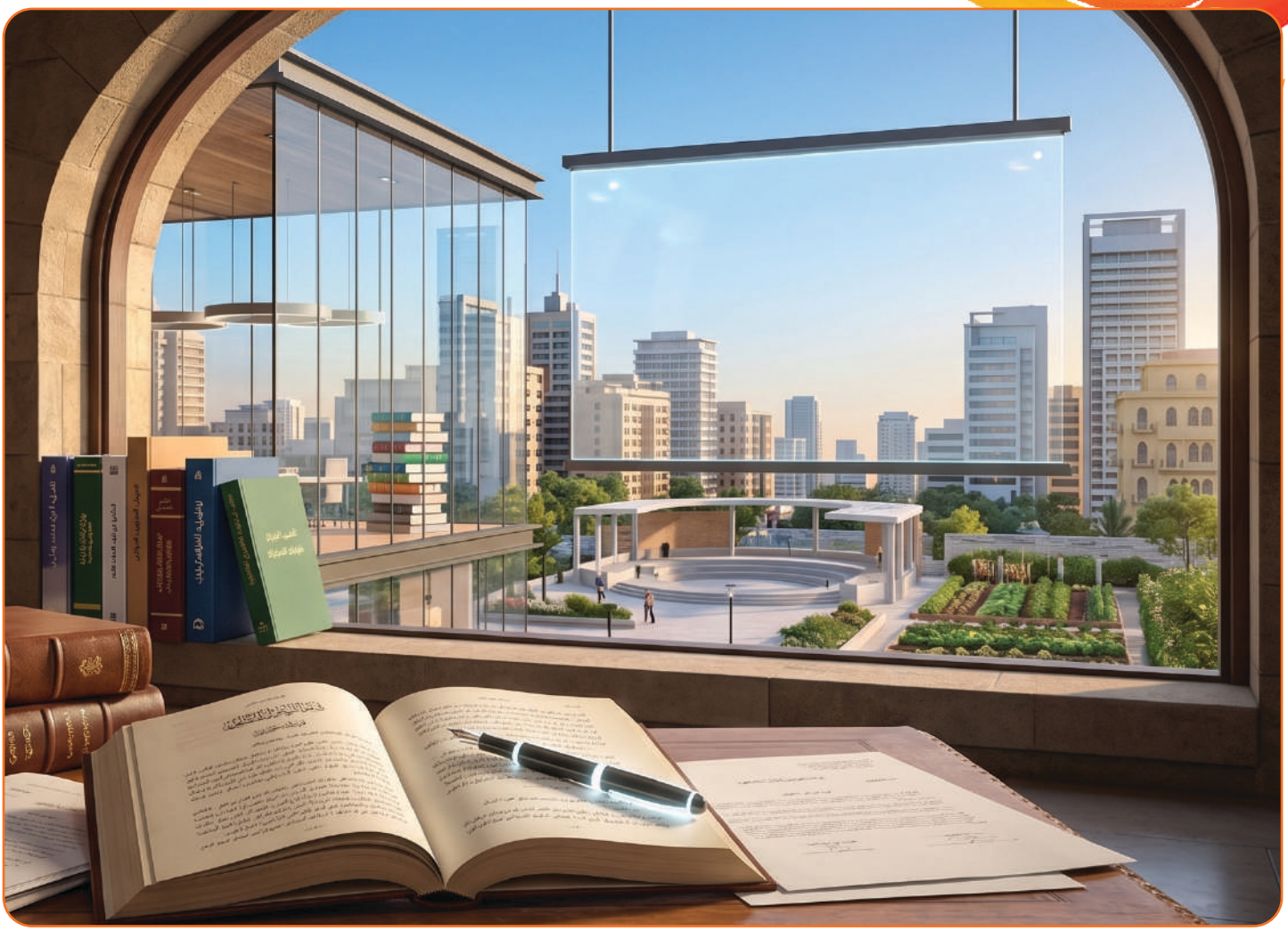

ونجد بالمقابل أن غياب هذا التمكين يؤدي إلى فجوة بين الشباب والدولة، ويجعل الطاقات الشابة في حالة انتظار أو بحث عن مسارات بديلة خارج الإطار المؤسسي، وهو ما يضعف العملية التنموية برمَّتها ويزيد من حالة التفكك الاجتماعي.

وإن أي مشروع لإعادة بناء الدولة لا يمكن أن ينجح دون أن يكون الشباب في صلبه، لا على هامشه، وهذا لا يتحقق بالشعارات فقط، بل عبر منظومة تشريعية واضحة وعادلة. فوجود مجلس الشعب الفاعل يعني أكثر من مجرد مؤسسة سياسية، بل يعني قدرةً على إصدار قوانين حديثة ومناسبة تواكب واقع الشباب، وتفتح أمامهم مسارات المشاركة في الحياة العامة، ويتحقق ذلك عبر إقرار قوانين تنظم العمل المدني والشبابي بشكل مرن وفعَّال، وسَنِّ تشريعات تدعم المبادرات الفردية والجماعية وتحوِّلها إلى مشاريع حكومية منظمة.

وحينها نجد أن فتح المجال أمام التمثيل الحقيقي للشباب في المجالس المحلية والهيئات المختلفة يؤدي إلى تمكينهم اقتصادياً عبر قوانين تشجع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة التي تتكوَّن وتنهض لاحقاً.

وبهذا الشكل، لا يعود الشباب مجرد فئة تنتظر الفرص، بل يصبحون جزءاً من صناعة الفرصة نفسها، وإن الرهان الحقيقي في المرحلة القادمة ليس فقط على بناء المؤسسات، بل على بناء الثقة بين الشباب والدولة، وهذه الثقة لا تُبنى إلا عبر القوانين العادلة، ومجلس الشعب الفاعل، ومنظومة مشاركة حقيقية لا شكلية.

ولا يمكن لأي مجتمع أن ينهض إذا بقي التشريع مؤجلاً، أو إذا بقي الشباب خارج دائرة القرار، فالدولة التي تُؤجِّل إصدار قوانينها، تُؤجِّل معها مستقبلها، والدولة التي تُقصي شبابها، تُقصي طاقتها الأهم في البناء والاستمرار.

وإن الشباب ليسوا مجرد شريحة عمرية فحسب، بل هم القوة الحقيقية لأي مشروع نهضوي، ومجلس الشعب ليس مجرد مؤسسة حكومية فقط، بل هو بوابة العبور نحو تنظيم هذه القوة وتوجيهها ضمن هندسةٍ مؤسسية رشيدة.

ولهذا، فإن أي تأخير في تفعيل الدور التشريعي، لا يعني فقط فراغاً سياسياً، بل يعني تأخيراً في ولادة المستقبل نفسه...

"أولادي من حقي".. كيف كشف ملف الوصاية الحاجة إلى مجلس شعب فاعل؟

أ. ياسمين الحايك
مسؤولة الهيئة النسائية - تيار سورية الجديدة

شهدت مدينة حلب خلال الأشهر الماضية حراكاً نسائياً لافتاً تمثل في إطلاق مبادرة "أولادي من حقي"، وهي حملة تقودها ناشطات وأمهات متضررات بهدف تسليط الضوء على الإشكاليات القانونية المرتبطة بالحضانة والولاية والوصاية على الأطفال، والدفع نحو مراجعة التشريعات التي ترى المشاركات أنها لم تعد تستجيب للتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع السوري خلال السنوات الماضية.

وجاءت المبادرة بعد تزايد حالات لنساء وجدن أنفسهن يتحملن مسؤولية تربية الأبناء ورعايتهم بشكل كامل بعد الطلاق أو الترمل أو غياب الزوج، لكنهن في الوقت نفسه لا يملكن الصلاحيات القانونية اللازمة لاتخاذ قرارات أساسية تتعلق بأطفالهن. فمن الناحية القانونية، تبقى الولاية والوصاية الشرعية بيد الأب أو أحد أقاربه الذكور من العصبة، حتى في الحالات التي تكون فيها الأم هي الحاضن الفعلي والمسؤول المباشر عن الطفل.

وتقول القائمات على المبادرة إن هذا الواقع ينعكس على تفاصيل الحياة اليومية للأسر. فالأم تستطيع رعاية طفلها وتربيته، لكنها قد تواجه صعوبات عند السفر به خارج البلاد، إذ يتطلب الأمر موافقة الولي القانوني. وفي حال غياب الأب أو سفره أو وجود خلافات أسرية، قد تضطر إلى مراجعة المحاكم أو ملاحقة أقارب الأب للحصول على الموافقات المطلوبة، حتى لو كان السفر لأسباب علاجية أو تعليمية.

كما تظهر الإشكالية في عدد من المعاملات الإدارية والتعليمية والمالية. فبعض الأمهات يواجهن صعوبات في نقل أبنائهن بين المدارس أو استكمال بعض الإجراءات الرسمية المتعلقة بهم، في حين تبقى إدارة أموال القاصر أو التعويضات أو الممتلكات الموروثة مرتبطة بالولي أو الوصي القانوني.

وفي بعض الحالات قد ينعكس غياب الولي أو تعنته على قرارات تمس حياة الطفل ومستقبله بشكل مباشر.

وتؤكد المشاركات في المبادرة أن مطالبهن لا تقتصر على معالجة حالات فردية، بل تركز على فتح نقاش مجتمعي وقانوني حول قضايا الولاية والوصاية والحضانة، بما يضمن تحقيق مصلحة الطفل أولاً، ويمنح الأم دوراً يتناسب مع مسؤولياتها الفعلية في الرعاية والتربية.

ولم يقتصر أثر هذه الإشكاليات على الجانب القانوني فقط، بل امتد إلى البعد النفسي والاجتماعي. فبحسب مختصات في الصحة النفسية شاركن في جلسات المبادرة، فإن شعور الأم بإمكانية فقدان أطفالها أو عجزها عن اتخاذ قرارات تخصهم يولد مستويات مرتفعة من القلق والتوتر وفقدان الأمان، كما أن استخدام الأطفال أحياناً كورقة ضغط في النزاعات الأسرية يترك آثاراً عميقة على الأم والطفل معاً، ويؤثر في استقرار الأسرة وتماسكها.

وقد اتخذت المبادرة مساراً عملياً عبر تنظيم جلسات حوارية مع النساء المتضررات، وتوثيق الحالات، وإعداد توصيات ومقترحات قانونية، إضافة إلى التواصل مع جهات حقوقية وأعضاء في مجلس الشعب بهدف طرح رؤية إصلاحية لقضايا الأحوال الشخصية المرتبطة بالحضانة والولاية والوصاية.

وهنا تبرز العلاقة المباشرة بين هذه القضية وتأخر انعقاد مجلس الشعب السوري. فالقوانين الناظمة للأحوال الشخصية لا يمكن تعديلها من خلال تعاميم أو إجراءات إدارية مؤقتة، بل تحتاج إلى نقاش تشريعي داخل المؤسسة المخولة بإقرار القوانين ومراجعتها وتطويرها، كما أن معالجة قضايا معقدة وحساسة تمس الأسرة السورية تتطلب الاستماع إلى المختصين والقضاة والحقوقيين والمتضررين للوصول إلى حلول متوازنة تراعي مصلحة المجتمع بأكمله.

ولا يقتصر دور مجلس الشعب على إصدار القوانين فحسب، بل يشمل أيضاً متابعة تطبيقها ومراقبة أثرها على المواطنين، فالقانون لا يحقق غايته بمجرد صدوره، وإنما من خلال تقييم نتائجه العملية ومعالجة الثغرات التي تظهر أثناء التطبيق.

تكشف مبادرة "أولادي من حقي" اليوم أن المجتمع السوري بات أكثر قدرة على التعبير عن قضاياه والمطالبة بمناقشتها ضمن الأطر المؤسسية. كما تؤكد أن تأخر عمل المؤسسات التشريعية لا يؤخر الاستحقاقات السياسية فقط، بل يؤخر أيضاً معالجة قضايا تمس حياة الأسر والأطفال بشكل مباشر. ولذلك فإن استعادة الدور التشريعي والرقابي الكامل لمجلس الشعب تبقى ضرورة وطنية ومجتمعية لضمان تطوير القوانين بما يستجيب لمتغيرات الواقع ويحفظ استقرار الأسرة السورية ومصلحة أبنائها.

المونتيسوري بين "الترند" وحاجات التعليم بعد التحرير

أ. ناديا إدلبي
عضو تيار سورية الجديدة

في السنوات الأخيرة، أصبح اسم "مونتيسوري" متداولاً على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي، وغالباً ما ارتبط بصور الأطفال الذين يتعلمون بحرية، والألعاب التعليمية المصنوعة من الخشب، والبيئات الصفية الهادئة والمنظمة. ومع هذا الانتشار المتزايد، يبرز سؤال يستحق التوقف عنده:

هل مونتيسوري مجرد ترند تربوي فرضته وسائل التواصل، أم أنه فلسفة تعليمية متكاملة تستحق الدراسة والاستفادة منها؟ وفي الحالة السورية بعد التحرير، **أيّ تعليم نريده للطفل السوري في مرحلة إعادة بناء المجتمع والدولة؟**

تعود فلسفة مونتيسوري إلى الطبيبة والمربية الإيطالية "ماريا مونتيسوري"، التي طورت منهجها في مطلع القرن العشرين انطلاقاً من ملاحظاتها العلمية لنمو الأطفال واحتياجاتهم التعليمية. ويقوم هذا المنهج على فكرة أساسية مفادها **أن الطفل ليس متلقياً سلبياً للمعرفة، بل يمتلك دافعاً طبيعياً للتعلم إذا توفرت له البيئة المناسبة والدعم الملائم.**

وعلى خلاف النماذج التعليمية التقليدية التي تضع المعلم في مركز العملية التعليمية، يمنح مونتيسوري الطفل دوراً أكثر فاعلية، حيث يشارك في اختيار الأنشطة التعليمية المناسبة له ضمن بيئة معدة بعناية، بينما يتولى المعلم دور الموجه والملاحظ. ويهدف هذا الأسلوب إلى تعزيز الاستقلالية، وتنمية المسؤولية الذاتية، وتشجيع التعلم من خلال الخبرة المباشرة والاكتشاف، وهي قيم تبدو ذات أهمية خاصة لمجتمع يسعى إلى إعداد أجيال قادرة على المبادرة والمشاركة وتحمل المسؤولية، كما يساعد الأطفال على بناء فهم أعمق للمفاهيم مقارنة بالاعتماد الحصري على الحفظ والاستظهار.

وتشير العديد من الدراسات والخبرات التربوية إلى أن تطبيق مبادئ مونتيسوري قد يرتبط بنتائج إيجابية في بعض الجوانب، مع ذلك، لا يخلو المنهج من الانتقادات والتحديات. فتطبيقه يتطلب إعداداً خاصاً للبيئة التعليمية وتدريباً متخصصاً للمعلمين، الأمر الذي قد يرفع تكلفته مقارنة ببعض النماذج التعليمية الأخرى. كما يشير بعض الباحثين إلى أن نتائج تطبيقه قد تختلف تبعاً للسياق الثقافي والاجتماعي، وأن فعاليته تعتمد بدرجة كبيرة على جودة التنفيذ أكثر من ارتباطها باسم المنهج ذاته.

ومن المهم أيضاً التمييز بين فلسفة مونتيسوري كما طُرحت في أدبياتها الأصلية وبين الصورة الشائعة التي اكتسبتها مع انتشارها الواسع على وسائل التواصل الاجتماعي. فخلال السنوات الأخيرة تحوّل اسم "مونتيسوري" إلى ما يشبه "الترند التربوي" الذي جذب جمهوراً واسعاً، غير أن هذا الانتشار لم يكن دائماً مصحوباً بفهم دقيق لأسسه ومبادئه. فامتلاك أدوات تعليمية معينة أو استخدام ألعاب خشبية لا يعني بالضرورة تطبيق المنهج. إن جوهر مونتيسوري يكمن في رؤية تربوية متكاملة تقوم على احترام الطفل، ومراعاة احتياجاته النمائية، ومنحه مساحة مناسبة للاستكشاف والتعلم الذاتي.

وفي السياق السوري، تطرح مرحلة إعادة البناء والتعافي المجتمعي أسئلة جوهرية حول شكل التعليم المنشود للأجيال القادمة. فإلى جانب تطوير المناهج وتحسين البنية التحتية للمدارس، يبرز تحدي تحديث الممارسات التعليمية نفسها. إن إدخال مبادئ مثل **التعلم النشط، واحترام الفروق الفردية، وتعزيز استقلالية الطفل**، لا ينعكس فقط على الأداء الأكاديمي، بل يمتد إلى أثر اجتماعي أعمق يتمثل **في بناء جيل أكثر قدرة على المبادرة، وأقل اعتماداً على التلقين، وأكثر استعداداً للمشاركة في الحياة العامة والحوار والعمل الجماعي.**

هذا التحول المحتمل لا يعني استبدال النظام التعليمي بالكامل، بل إعادة التفكير في فلسفته من الداخل، بحيث يصبح التعليم أداة لبناء الإنسان وليس فقط وسيلة لاجتياز الامتحانات.

في النهاية، قد لا يكون مونتيسوري وصفة جاهزة يمكن نقلها كما هي إلى جميع البيئات التعليمية، كما أنه ليس حلاً سحرياً لمختلف التحديات التربوية. إلا أن استمراره لأكثر من قرن، واستمرار النقاش حوله في الأوساط التعليمية، يشيران إلى أنه يتجاوز كونه ترنداً عابراً. ولعل قيمته الحقيقية تكمن في الأسئلة التي يطرحها حول طبيعة التعلم ودور المعلم وحق الطفل في أن يكون شريكاً فاعلاً في بناء معرفته، وهي أسئلة تبدو اليوم أكثر إلحاحاً في سورية وهي ترسم ملامح تعليم المستقبل لأبنائها.

كيف يعرقل غياب البرلمان عجلة الاستثمار وإعادة الإعمار؟

أ. منير الفقير
مسؤول التنظيم في الداخل

تعيش سورية اليوم مفارقة صارخة بين الخطاب الرسمي والواقع المؤسسي، ففي الوقت الذي تروّج فيه السلطة السورية أنها تضع على رأس أولوياتها مسألة التعافي الاقتصادي، وإعادة الإعمار، وجذب الاستثمارات، نجد أن البلاد تعاني من شلل تشريعي عميق يتمثَّل في تأخر انعقاد مجلس الشعب.
هذا الفراغ يلقي بظلاله القاتمة على البيئة التشريعية، ويعيق مراجعة القوانين الاقتصادية الموروثة، وتطوير البيئة القانونية اللازمة لتعافي القطاعات المختلفة، فكيف يمكن الحديث عن نهضة اقتصادية في ظل غياب المؤسسة المناط بها تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها؟

إن هذا الغياب يساهم بشكل مباشر في إضعاف الضمانات القانونية المرتبطة بالاستثمار والسياسات الاقتصادية طويلة الأمد، ويجعل وعود التعافي مجرد حبر على ورق.
في هذه العجالة يمكن أن نسلط الضوء على ثلاثة قطاعات أساسية يتسبب غياب المجلس التشريعي باستمرار تعثرها وتراجعها:
قطاع إعادة الإعمار الذي يمثل عملية اقتصادية معقدة تتطلب تدفقات مالية ضخمة، ورؤوس أموال تبحث بطبيعتها عن بيئة مستقرة تحمي حقوقها.

إن لجوء السلطة التنفيذية إلى إصدار مراسيم وقوانين استثمارية بصفة منفردة، كالمرسوم 114 لعام 2025 الخاص بقانون الاستثمار الجديد، يثير مخاوف المستثمرين من احتمالية قيام نفس الجهة بتعديل هذه القوانين أو تقييدها أو إلغائها مستقبلاً، نظراً لوجود مصالح مباشرة أو اعتبارات حكومية ترتبط بها. هذا الوضع عزَّز الانطباع العام بعدم اكتمال الاستقرار المؤسسي والسياسي في سورية، ودفع المستثمرين للتردد ومراقبة مسار المرحلة الانتقالية، لتبقى الاستثمارات حبيسة أدراج "التفاهمات والوعود" دون أن تجد طريقها للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

القطاع المصرفي الذي يعاني أصلاً من صعوبات حادة في التمويل، وهو المرآة التي تعكس أزمة الثقة، إذ يؤدي الفراغ التشريعي وغياب سلطة برلمانية معنية بالرقابة والمصادقة إلى تعميق مخاطر الامتثال للقوانين والبروتوكولات والمعاهدات المصرفية ذات الصلة فضلًا عن المخاطر الناجمة عن غياب الحوكمة داخل الهيكل المصرفي السوري نفسه.
إن عدم وجود قنوات دستورية مستقرة يُفقد النظام المالي ما يُعرف بـ "اليقين القانوني" الذي يضمن قوانين مصرفية مستقرة، واضحة، وقابلة للتوقع.

كل ماسبق وغيره يُعزز تصنيف المنظومة المالية السورية كبيئة عالية المخاطر.

هذا الخلل الهيكلي يحول دون إمكانية إعادة بناء علاقات البنوك المراسلة التي تعد الشريان الأساسي لحركة الأموال عبر الحدود، وبالتالي، فإن هذا الوضع يُجهض أي مساعٍ لرفع القيود عن التدفقات النقدية الخارجية من وإلى المصرف المركزي السوري؛ إذ تشترط الهيئات المالية الدولية وجود أطر تشريعية مستدامة ومصادق عليها برلمانيًّا لضمان شفافية التحويلات، مما يبقي المركزي معزولًا عن نظام المقاصَّة والتسويات الدولية، وعاجزًا عن إدارة السيولة.

القطاع الصناعي، الذي يتطلب استثمارات رأسمالية ثقيلة وتخطيطاً يمتد لسنوات.
يقف الصناعيون اليوم في حالة ترقب، لأنهم يرون أن تولي السلطة التنفيذية لمهام التشريع إجراءً استثنائيًّا فرضه غياب السلطة التشريعية. وهذا يدفعهم إلى توقُّع قيام مجلس الشعب بإعادة النظر في كل هذه التشريعات ومراجعتها أو تعديلها فور تشكيله، وهو انتظار بلا أفق واضح حتى الآن. كما يرى الكثير من الصناعيين أن غياب البرلمان يعني أن القرارات تُتّخذ بمعزل عن ممثلي القطاع الصناعي، مما يفاقم من إحجام الاستثمارات الصناعية .

الانعكاسات السلبية على هذه القطاعات لا ينحصر بها، بل يرتد ليرسم صورة المشهد الاجتماعي والأمني في البلاد ، كما تتحول هذه التحديات إلى شلل اقتصادي، فالمشاكل الأمنية

والاحتقانات الناتجة عن تدهور الأوضاع المعيشية لم تعد تقتصر على نطاق جغرافي محدد كالساحل السوري أو محافظة السويداء، بل اتسعت رقعتها لتشمل معظم المناطق السورية كحلب، وحمص، وحماة، وريف دمشق. هذا الاتساع الأفقي والرأسي يعكس فشلًا بنيويًّا في السياسات الاقتصادية والخدمية للسلطة التنفيذية التي تعمل في ظل غياب تام للمساءلة، وحتى إن اختزلت هذه المساءلة بجلسات استماع للوزراء بموجب الإعلان الدستوري.

إن الضغط المعيشي الهائل، الناتج عن توقف عجلة الاستثمار، خلق حالة عامة من "انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي"، تُرجمت على الأرض إلى ارتفاع في معدلات الجريمة، وتنامي مظاهر الاحتجاج. وفي ظل غياب مجلس الشعب كقناة دستورية مفترضة لاستيعاب هذا الاحتقان وإيصال صوت الشارع، تنعدم الحلول المؤسسية، مما قد يضع الكثير من المواطنين في مواجهة مباشرة مع سلطة عاجزة عن تلبية أبسط متطلبات الحياة.

إن تدفق الاستثمارات لا يرتبط فقط بصدور قوانين وقرارات جديدة، بل يبقى مرتبطاً بعوامل أخرى أساسية كتوفر البنية التحتية، ورفع العقوبات، والأهم من ذلك: الاستقرار المؤسسي. وطالما استمرت السلطة التنفيذية في التفرد بالقرار دون غطاء تشريعي ورقابي يضمن ديمومة القوانين، فإن كل الحديث عن التعافي سيبقى مجرد وهم يُباع في سوق الوعود، وستبقى سورية أسيرة حلقة مفرغة من الركود الاقتصادي والتوتر الأمني الشامل.

الجاليات السورية في أوروبا...
قارب بلا شراع

م. محمد رامي قزيز
عضو تيار سورية الجديدة

في آذار 2025، تجمع مئات السوريين في جامعة بروكسل الحرة، تلبية لدعوة نشطاء وشخصيات مقيمة في بلجيكا لانتخاب مجلس إدارة للجالية. ترشح للمجلس أكثر من مائة شخص، فاز منهم أحد عشر عضواً. ومع مطلع عام 2026، أُعلن رسمياً عن حل المجلس وإنهاء التجربة إثر خلافات طفت إلى العلن بين الأعضاء والمنظمات السورية، وبين الأعضاء أنفسهم، وانتهت بانسحابات واستقالات متتالية. لم يختلف الحال في هولندا أو ألمانيا؛ إذ ضجت مواقع التواصل بدعوات التأسيس، رافقتها خلافات حادة واتهامات بالتخوين والتكويع والتشبيح، أفضت إلى الفشل ذاته.

لماذا الجالية؟ أشرتُ في مقال سابق بعنوان "السردية السورية في الغرب: إعلام يوجه ولوبي يقرر" إلى أهمية الجاليات في التأثير على مراكز صنع القرار الدولي. وسأستعرض هنا المشهد العام في أوروبا ـ وبلجيكا أنموذجاً ـ بعد سنوات من المراقبة والعمل، تاركاً تفاصيل الخلافات الداخلية لأعضاء المجلس من باب الأمانة.

مع تدفق السوريين إلى أوروبا، تشكلت تجمعات اجتماعية وسياسية وخدمية متنوعة. وبمرور الوقت، تبلور تحالف فرض نفسه بقوة، وظهر أثره بوضوح بعد سقوط النظام. يتكون هذا التحالف من ثلاثة أضلاع:

1. **المعارضة التقليدية وورثتها:** وجدت تشكيلات المعارضة التقليدية موطئ قدم في العواصم الأوروبية المهمة وسجلت حضورها، لكنها حوّلت المعارضة بمرور الوقت من وسيلة إلى غاية، فاكتفت بوقفات إحياء ذكرى الثورة وإصدار البيانات، دون إحداث فرق حقيقي أو جهد نوعي للتأثير على البرلمانيين.

وبعد سقوط النظام، وظفت هذه التشكيلات ورقة الأسبقية للمطالبة بأحقية تصدر المشهد، بذريعة امتلاكها صك براءة من "التكويع"، دون تقديم خطة عمل أو أدوات حقيقية للتغيير، بل إن أبسط عيوبها عجزها عن التحدث بلغة بلد اللجوء!

2. **فريق دائرة البطالة:** رغم السمعة الطيبة للسوريين في العمل، فشلت الدول الأوروبية في دمج فئة محددة من الشباب في سوق العمل، ولم تفلح معهم برامج التدريب أو دورات اللغة، فانتهى بهم المطاف مستفيدين من مساعدات البطالة، مع ممارسة أعمال حرة جانبية للالتفاف على القوانين. وبسبب تفرغها، سيطرت هذه الفئة على مجموعات التواصل الاجتماعي؛ فباتت صفة "أدمن مجموعة فيسبوك" علامة تغري التجار والسياسيين للوصول إلى مئات الآلاف من السوريين.

ومع انعقاد أول مؤتمر للمانحين في بروكسل وتخصيص ملايين اليوروهات لدمج السوريين، امتهن هؤلاء الشباب إنشاء مشاريع وهمية أو شكلية لاستجلاب الدعم، وتوجيه الجزء الأكبر من الميزانيات لتغطية نفقاتهم الخاصة ومصاريفهم التشغيلية. ولم تتجاوز أنشطتهم على الأرض "إفطاراً رمضانياً" أو "احتفالية عيد"، وسط رضا الجهات المانحة التي تمثل الضلع الثالث.

3. **البلديات الأوروبية:** خلال عملي، اجتمعت بالمتحدث الرسمي لأحد الأحزاب القومية في بلجيكا، وقال لي صراحة: "نحن لم نستقبلكم لتنظموا أنفسكم وتبنوا تكتلات تضغط

على البرلمانيين لتغيير قوانيننا؛ بل جئنا بكم لتشغيل المرفأ والورديات المسائية".

من هنا، وحين وصلت ميزانيات دعم اللاجئين إلى البلديات والأحزاب الأوروبية، ركزت الأخيرة على المشاريع الجوفاء التي تكرس فكرة "اللاجئ"، وحاربت أي مشروع يحوله إلى "مواطن". ووجدت هذه البلديات ضالتها في الضلعين السابقين؛ فاستعانت بشباب البطالة لتنفيذ مشاريع مفصلة على مقاسها مقابل مكاسب مادية للقائمين عليها، واستغلت ورثة المعارضة التقليدية لمنح هذه المشاريع شرعية ومصداقية أمام الرأي العام عبر تصدير وجوههم المعروفة. شكّل هذا التحالف الثلاثي "عزم عطالة" هائلاً أمام أي مشروع جاد، وأظهر شراسة في محاربة المنافسين؛ إما باتهامهم بـ"التكويع" من قبل المعارضة، أو بتسليط منصات شباب البطالة لتشويههم، أو عبر قطع الدعم الحكومي وتعطيلهم رسمياً كحل أخير.

النتيجة

لقد حوّل هذا التحالف الجالية السورية الضخمة إلى سلعة رخيصة تُباع وتُشترى في سوق الأحزاب والمنظمات الغربية، التي باتت تعقد ندواتها بحضور سوريين مستعدين لتبني السردية التي يطلبها الممول مقابل المكاسب المادية. وأصبح الاتجار باسم السوريين وسمعتهم الوسيلة الوحيدة لهذا التحالف لتحصيل مكانة اجتماعية ومنافع مالية يعجز عن تحقيقها خارج هذا الإطار، مما جعل تمسكهم بالمشهد مسألة مصيرية.

الحل: لم يعد الوضع الحالي يمتلك مقومات الاستمرار بعد أن وصل إلى حالة الاستعصاء. وتغدو الحاجة أكثر إلحاحاً اليوم، في ظل التغييرات المتسارعة التي تشهدها منطقتنا، لتدخل رسمي من قبل البعثات الدبلوماسية السورية، لإعادة تنظيم الجالية وتشكيلها بناءً على معايير واضحة من الكفاءة والمهنية والاحتراف.

ما وراء الدساتير...
24 ساعة بلا قانون

أ. محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

تخيّل لو أُعلنَ اليوم عن بقعةٍ جغرافيةٍ معزولة سُحبت منها سلطة القانون لـ 24 ساعة فقط وأُعطي الجميعُ ضمانةً مطلقةً بعدم العقاب أو الملاحقة.. تُرى ماذا سيتبقى من تَحضُّر الإنسان في تلك الساعات؟

هذا التساؤل ليس مجرد فرضية بل هو مختبرٌ فكري يكشف هشاشة المناهج التي حاولت صياغة حياة البشر بعيداً عن هدي الخالق.

ففي تلك اللحظة ستسقطُ يوتوبيا الاشتراكية التي تظن أنَّ الإنسان خيّرٌ بطبعه بمجرد توزيع الخبز، وستنفجرُ وحشيةُ الرأسمالية التي تقدس المنفعة الفردية كإلهٍ لا يُرد، وستتبخرُ ادعاءات العلمانية التي ظنت أنَّ العقد الاجتماعي المجرّد كافٍ لضبط نوازع النفس.

إنَّ غياب الرادع يكشف الحقيقة المُرّة: أنَّ القوانين الوضعية مهما بلغت جودتها هي مجرد أسوار خارجية تحاصر الجسد، لكنها لا تملك مفاتيح الروح.

هنا يكمنُ المأزقُ الجوهري لكل الأيديولوجيات المادية من الشيوعية التي حوّلت الإنسان إلى مجرد أداة في آلة الدولة، إلى الإلحاد الذي نزع عن الوجود غايته وحوّله إلى صدفةٍ عابثة لا حساب بعدها ولا ميزان.

فبينما يراهن العالَمُ اليوم على (الرقيب الأفقي) أي الشرطة والكاميرات الدساتير... تظلُّ كل هذه الأدوات عاجزةً أمام رغبةٍ خفيةٍ في الظلم إذا توفرت فرصة الغياب عن أعين الناس.

إنَّ المجتمع الذي يُبنى على الخوف هو مجتمعٌ يعيشُ في هدنةٍ مؤقتة سرعان ما تنهارُ عند أول ثغرةٍ في النظام.

فالقانونُ البشري بالوقت الذي يجبر الناس على التقيد بالسلوكيات القويمة يُمكِّنهم أيضًا من إيجاد ثغرات للتحايل عليه وابتكار أساليب الهروب من الجريمة، لكنَّ الإيمان وحده هو الذي يغرسُ فيهم الرادع لعدم ارتكاب أي مخالفات أخلاقية وسلوكية حتى لو كانت الدنيا كلها في غيبوبةٍ عما يفعلونه.

إنَّ الإسلام في جوهره لا يقدم قائمة زواجر وعقوبات فحسب بل يقدم (إعادة هندسةٍ شاملة للنفس).

هو لا يكتفي بوضعِ إشارات المرور في الشوارع بل يزرعُ النور في عين السائق وبصيرته.

الفرق بين القانون الوضعي وبين شريعة الله هو الفرق بين من يحميك من الخارج ومن يبنيك من الداخل، فالأديان السماوية تغرس (الرقيب العمودي) الذي لا يغفل ويجعل من العدل قيمةً تعبدية تتجاوز حدود المنفعة الشخصية.

حين يستحضر الإنسان عظمة الخالق في حركته وسكونه يصبحُ التزامه بالحق استجابةً لنداء الفطرة، لا خشيةً من هراوة السلطان.

إنَّ غياب هذا الرابط الرباني يجعل من أسمى قوانين البشر مجرد حبرٍ على ورق، قابلٍ للاحتراق عند أول شرارةٍ من الفوضى.

وفي واقعنا السوري اليوم فالسؤال الحقيقي ليس كيف نضع قوانين أفضل؟ بل كيف نُعيد للإنسانِ وعيه بمقامه الحقيقي وحكمة وجوده على الأرض.

إنَّ تحررنا من قوالب الأيديولوجيات التي حوّلتنا إلى أرقامٍ و مستهلكين يبدأ من العودة إلى ميزان الوحي الذي ضبط حركة النفس قبل حركة الأجساد.

نحنُ لا نحتاج لزيادة عدد الكاميرات في الشوارع بقدر ما نحتاج لترميم عين اليقين في القلوب.

النهضة الحقيقية ليست في سجن الأجساد بالخوف بل في تحرير العقول بالإيمان، ليكون الإنسانُ صالحاً بذاته، مستقلاً بضميره، ومستخلفاً بحق في أرض الله.

لا بصورةٍ يفرضها عليه المجتمع أو يمليها عليه القانون.

تلك الساعات من الفوضى المفترضة لا تترك لنا مجالاً للتساؤل العبثي بل تضعنا وجهاً لوجه أمام الحقيقة التي لا مفر منها: أنَّ الأزمة ليست في غياب المنهج بل في جفوة التطبيق.

الإسلام موجودٌ كبنيةٍ متكاملة والعودةُ إليه هي استردادٌ لمركزية الوحي في هندسة حياتنا.

فنحن بقدر ما نحتاج لقوانين تقيدنا في انضباطٍ رادع نحتاج لتفعيل المنهج الرباني الذي يجعل من الانضباط طاعة، ومن العدل قُربة، ومن الوجود رسالةً سامية لا يحدُّها الموت بل هي زادٌ لما بعده.

والبقية... أمانة

رثـــاء تـأخـر عـن وقـتـه...
عـبـدالـبـاسـط الـسـاروت

بقلم: الشاعر حذيفة العرجي

حـيـاتُـكَ لـم تَـطُـلْ والـمـوتُ حـقٌّ
وما الـدنـيـا على أحـدٍ تَـرِقُّ

ولـم تـكُ واحـداً يُـنعى ويُنسى
ولـكـنْ ثـورةً تـفـديـكَ خَـلْـقُ

زهـدتَ بـأنْ تـعيـشَ فـعـشتَ حُـرّاً
ومـن يـسعى لـيـبـقى يُـستَرَقُّ

وإنّ الـمـوتَ أشـرفُ مـن حـيـاةٍ
يـسـودُ بـهـا على الـعُـقلاءِ حُـمْـقُ

لـعـمـركَ مـا بـهـذي الأرضِ شيءٌ
يـسـرُّ الـقـلـبَ إلا فـيـهِ خَـنـقُ

فـأنـشِـدْ في الـسَـمـاءِ الآنَ واصـعَـدْ
بـوجـهِـك ضِحـكَـةٌ وبـفـيـكَ صِـدقُ

نـؤمّـلُ أنّ نـعـيـشَ حـيـاةَ نـوحٍ
وهـل في مـا نـرى مـا يـسـتَـحـقُّ؟

وسـوريّـونَ لا الـنَـكَـبـاتُ كَـفّـتْ
ولا نـحـنُ اجـتـنـبـنـا مـا يَـشـقُّ

ظـنـنـا أنّ قـاتِـلَـنـا نـظـامٌ
وإذْ في إثْـرِهِ غـربٌ وشَـرقُ

يـخـوّفُ شَـعـبَـهُ الـطُـغـيـانُ فـيـنـا!
ويـوهِـمُـهُـم بـأنْ مـاتـتْ دِمَـشـقُ

ولا واللـهِ مـا مـاتـت ولـكـنْ
على أطـرافـهـا الجيرانُ فُـسْـقُ

تـقـولُ حَـمَـامَـةٌ: في الـرفـقِ خَيرٌ
وهـل يُـجـدي مـعَ الـطـاعـونِ رِفـقُ؟

سـتُـنـجـبُ حَـمـلَـهـا الكَـلِـمـاتُ حـتـمـاً
ومـوتُ حُـمَـاتِـهـا الأحـرارِ طَـلْـقُ

هي الـثـوراتُ أُمٌّ مـن دِمـاءٍ
يَبرُّ الحـرُّ، والـمَـخصيْ يـعـقُّ

لـقـد وفّـيـتَ يـا سـاروتُ فـانـعَـمْ
بـمـا قـدّمـتَ بـعـضُ الـمـوتِ عِـتـقُ

وداعـاً، لـم تَـمُـتْ إلا لـتـحـيـا
وقـلـبـكَ لـم يَـزل فـيـنـا يَـدقُّ

إذا الـدنـيـا بـكـتـهُ بكـلّ عينٍ
فـجـنّـاتُ الـنـعـيـمِ بـهِ أحـقُّ

بيان توضيحي صادر عن تيار سورية الجديدة

انطلاقاً من إيمان تيار سورية الجديدة بأهمية التذكير بقنوات التواصل بينه وبين المتابعين والمهتمين بالشأن العام في سورية، وإعلاءً لقيم الشفافية والمسؤولية السياسية، يود التيار تأكيد ما يلي:

أولاً: إن تيار سورية الجديدة يمثّل خطاً فكرياً وسياسياً مستقلاً، صاغته مبادئه وأدبياته المعلنة، أسس التيار في أواخر عام 2019 وأشهر بحفل رسمي في مدينة اعزاز بتاريخ 7 رمضان 1445 الموافق 17 آذار 2024، وله هويته البصرية المعروفة والمستخدمة ضمن وثائقه وبياناته ومعرفاته، وله فروعه ومكاتبه المعرّفة، ويعلن عن أسماء أعضاء أمانته العامة ومكتبه التنفيذي في معرفاته الرسمية ضمن قراراته الرسمية.

ثانياً: إن المواقف والآراء الرسمية للتيار تُعبر عنها حصرياً البيانات الصادرة والمنشورة على معرفاته الرسمية أو عبر التصريحات المباشرة لمتحدثه الرسمي.

ثالثاً: يُخلي التيار مسؤوليته عن أي مواقف، أو أنشطة، أو تصريحات تصدر عن أي جهة أخرى تحاول التماهي مع اسمه، ويدعو وسائل الإعلام والمتابعين الكرام إلى تحري الدقة واستقاء المواقف من المنصات الرسمية المعتمدة التالية:

الموقع الرسمي:

المنصات الرقمية الموثقة:

إن وعي الرأي العام والجهات الإعلامية هو الضمانة الأساسية لاجتناب أي خلط أو تضليل مقصوداً كان أم عن غير قصد.

تيار سورية الجديدة
17.06.2026 مـ
02.01.1448 هـ

تيار سورية الجديدة

https://syriamovement.com/

تيـار سورية الجديدة
New Syria Movement